رسالة النور

أغسطس 2022
584

ملف العدد

الاقتصاد المصري

متاعب الاقتصاد المصري منذ يناير ٢٠١١

فتح الباب للاستثمار في القطاعات المختلفة يؤدي لنمو اقتصادي

رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس- صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة: د. ق. أندريه زكي

رئيس التحرير: حسني ميلاد

مدير التحرير: جيهان عيد

تصميم الغلاف: وجدي جميل

تصميم الصفحات: إيزيس عطية

التحرير والمراجعة اللغوية: د ار الثقافة

العدد
584

فتح الباب للاستثمار في القطاعات المختلفة يؤدي لنمو اقتصادي 12

«الهيتروتوبيا» 19

قضية الغلاء بين الواقع والمأمول 3

باحثة في الاقتصاد الدولي: إصلاح البورصة ودعم الصناعة مهم من أجل تحقيق تنمية اقتصادية 16

السوق 22

"الإنجيلية" تفتتح لقاء التسامح ومواجهة العنف بحضور وزير الأوقاف ورئيس الإنجيلية وقادة فكر المجتمع المصري

أخبار الهيئة CEOSS 6

متاعب الاقتصاد المصري 8

قضية الغلاء

بين الواقع والمأمول

بقلم

رئيس مجلس الإدارة

د. ق. أندريه زكي

تباينت الآراء حول قضية الغلاء وتعددت الحلول، وإن اختلفت في أشكالها ومساراتها وآثارها من دولة إلى أخرى. فعلى الرغم من كثرة الحديث عن استفحال أزمة البطالة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها أصبحت تأتي في المرتبة التالية لمشكلة الغلاء التي تشكو منها جميع الأسر، والتي امتدت إلى جميع الأساسيات، وبخاصة الغذائية.

ولقد بات العالم يئن ويشكو من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، ولم يعد أصحاب الدخل المحدود يستطيعون العيش بشكل ميسر، ناهيك عن تلك الشرائح التي تعيش تحت خط الفقر. فالأسعار تشتعل مع كل ارتفاع لسعر الدولار، وهي لا تنخفض بانخفاضه، والفرق يدفعه المواطن البسيط المغلوب على أمره؛ إذ يطحنه الغلاء ولا يستطيع كبح جماح الأسعار أو يوقف جشع التجار، والموزعين، والمستوردين، والمحتكرين.

في بعض الدول يصل الناس إلى صيغة مُثلَى في محاربة الأسعار وذلك بعدم شراء بعض السلع، كما حدث مؤخرًا في مصر، عندما دعت جمعيات حماية المستهلك لمقاطعة اللحوم، وكان ذلك قبل الاحتفال بعيد الأضحى. وهذا يقود لإضعاف القوة الشرائية بالأسواق، فتصبح تلك السياسة عاملًا أساسيًا في استقرار الأسعار إلى حدٍّ ما، وكسر حدة الركود، خاصةً وأن بعض التجار أمام الكساد ولمجابهة التزاماتهم يقومون بتخفيض هامش الربح أو الاستغناء عنه تمامًا من أجل دوران عجلة الإنتاج والبيع والشراء وتنشيط حركة التعامل.

وتلجأ بعض الشركات والمؤسسات الكبرى ومحلات السوبر ماركت لابتكار خطط بديلة وذلك بزيادة كميات عبوات السلع الغذائية المعبأة بنسبة معقولة مستندين إلى قاعدة لا ضرر ولا ضرار بتقديم عروض، بدلاً من التخفيض.

ومن هنا يصبح الحل الجذري لتلك الارتفاعات المتتالية بأسعار السلع هو تشجيع المنتجين المحليين، بل تدليلهم. خاصةً أن بعض الخبراء يرون أن المسألة لم تعد فقط ارتفاع أسعار السلع، بل إمكانية الحصول عليها من الخارج. أيضًا قد يكون رفع الأجور مسكِّنًا لاستيعاب التهابات ارتفاع الأسعار لبعض الوقت. لكن رفع الأجور مع بقاء نفس الكم من المعروض السلعي كما هو يعني زيادة كمية النقود بالسوق مما يدفع الأسعار للارتفاع مرة أخرى.

ليكن الإنتاج هو الهدف، وهو الحل للتحرك في كل نواحي حياتنا حول هذا الهدف. ومن ذلك اختيار الوزراء والمحافظين ورؤساء المدن والقرى حسب البعد التنموي. ولتنزل وسائل الإعلام إلى المنتجين. ولتتجه المؤسسات التعليمية لتطوير المهارات وليس فقط تخريج حملة شهادات. وليتحول المنتجون والمبتكرون لنجوم المجتمع. ولتهتم البنوك بالتمويل متناهي الصغر.

نحتاج في ظل أزمة غلاء الأسعار إلى قرار سياسي يعادل الكفة بين أبناء الوطن، وينقذ أرواح الجائعين والمحرومين والمعدمين، ويُحدد دخلًا خاصًا للفقراء، لا مجرد زيادة في الرواتب؛ لأن المستفيدين من الرواتب فئة قليلة وفيهم الغني، ولكن قطاعًا هائلًا من المواطنين ليس لهم دخل ثابت، وهؤلاء هم من يحتاجون إلى الوقوف بجانبهم والعمل على توفير حياة كريمة لهم ولأسرهم.

رئيس الإنجيلية يشارك في اجتماع الرئيس السيسي بأعضاء التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي

الرئيس عبد الفتاح السيسي يجتمع مع مؤسسات التحالف الوطني ويوجه بزيادة الدعم الحكومي إلى التحالف بمقدار مليار جنيه إضافية

شارك الدكتور القس أندريه زكي، رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر ورئيس الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، في لقاء فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، مع رؤساء منظمات المجتمع المدني من أعضاء "التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي"، بحضور الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، واللواء عباس كامل، رئيس المخابرات العامة.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن "الاجتماع تناول استعراض نشاط التحالف الوطني، منذ انطلاقة مطلع العام الحالي والذي يتكون من ٢٤ جمعية ومؤسسة أهلية بالإضافة إلى مؤسسة حياة كريمة، والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية".

وتم في هذا الإطار استعراض جهود التحالف الوطني في المجال الخيري والتنموي على مستوى الجمهورية في إطار منظومة الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي للدولة لخدمة الفئات المستهدفة وذلك بالتنسيق والتعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.

وأعرب السيد الرئيس عن "التقدير للنشاط الاجتماعي الخاص بالتحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي، والذي يضم أبرز مؤسسات وجمعيات المجتمع الأهلي الرائدة صاحبة الجهود المعروفة والتجارب الناجحة في مساعدة محدودي الدخل على امتداد الجمهورية، ويعد ركنًا هامًا في منظومة شبكات الحماية الاجتماعية، خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية، والتي أثرت على العديد من القطاعات خاصةً الغذاء، بما يدعم الجهود التنموية المتواصلة للدولة والتي كان آخرها حزمة الدعم الاجتماعي التي وجه بها السيد الرئيس مؤخرًا".

ووجَّه السيد الرئيس بزيادة الدعم الحكومي الموجَّه إلى التحالف بمقدار مليار جنيه إضافية لدعم ومساندة نشاطه المجتمعي، وذلك تزامنًا مع كون العام الحالي ٢٠٢٢ عامًا خاصًا بالمجتمع المدني، وسعيًا لمواصلة جهود الحماية الاجتماعية للمواطنين الاكثر احتياجًا من خلال تقديم كافة المساعدات الاجتماعية المتنوعة الممكنة.

ووجَّه السيد الرئيس أيضًا بتطوير عمل الجهود الخيرية والتنموية للتحالف الوطني ليتخطى نطاق المساعدات العينية المباشرة إلى النشاط التشغيلي وليكون جزءًا أساسيًا من جهود التحالف، وذلك بهدف توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج وتحقيق مردود اقتصادي ملموس للمواطنين في نطاق نشاط عمل المؤسسات الخيرية.

"نحن شباب نغير ونتغير".. حملة "الإنجيلية" لتعزيز التطوع بمشاركة "التضامن" و"الشباب"

أطلقت وحدة التنمية المحلية بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية الحملة الصيفية لتعزيز فكرة التطوع لدى الشباب من الجنسين من سن ١٢ إلى ٢١ سنة، تحت عنوان "نحن شباب نغير ونتغير"، ويأتي هذا النشاط تزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمي للشباب الذي يأتي في ١٢ أغسطس من كل عام. وقد تم تنفيذ اللقاء الافتتاحي للحملة، بمشاركة وكيل وزارة الشباب والرياضة، ومسئول إدارة الشباب بمحافظة المنيا، ووكيل وزارة التضامن الاجتماعي، بجانب حضور ٦٠ من الشباب المتطوعين من الجنسين، كما تضمن اللقاء عرضًا مختصرًا عن الهيئة القبطية الإنجيلية وأنشطتها وفكرة الحملة، وتقديم كلمات من السادة المسئولين لتشجيع الشباب على التطوع مع التطرق إلى دور المؤسسات على المستوى المحلي في دعم واستثمار طاقات الشباب، وأهمية التطوع في إحداث تنمية المجتمعات، وحقوق وواجبات التطوع، وأدارت الندوة د. لاميس محمد الجافي، مدير وحدة التطوير المهني بكلية الألسن جامعة المنيا.

وقالت الأستاذة مارجريت صاروفيم، رئيس قطاع التنمية المحلية بالهيئة القبطية الإنجيلية: "حملة نحن شباب نغير ونتغير تهدف إلى تنمية مهارات وتعزيز قيمة التطوع للشباب من الجنسين، ذكورًا وإناثًا، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة المجتمعية واستثمار قدراتهم وأوقاتهم في إحداث التغيير الإيجابي بالمجتمعات المحلية، وكذلك إتاحة الفرص لهم للتعلم حول مجالات تنمية المجتمع وأهداف التنمية المستدامة وخطة مصر ٢٠٣٠ ودور الشباب في تحقيقها".

وفي نهاية اللقاء تم وضع خطة ميدانية مع الشباب للفترة من ١١ إلى ٢٥ أغسطس تضمنت مجموعة من المبادرات والفاعليات التي يقودها شباب المتطوعين.

"الإنجيلية" تفتتح لقاء التسامح ومواجهة العنف بحضور وزير الأوقاف ورئيس الإنجيلية وقادة فكر المجتمع المصري

نظمت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية في ٢٢ أغسطس الماضي، مؤتمر "التسامح ومواجهة العنف.. من المبدأ إلى التطبيق"، في مدينة العين السخنة، على مدار يومين. بحضور الدكتور محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف، والدكتور القس أندريه زكي، رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر، وعدد من النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، من بينهم النائب عماد الدين حسين، رئيس تحرير جريدة الشروق، وقادة الفكر.

في بداية اللقاء، رحبت الأستاذة سميرة لوقا، رئيس قطاع أول الحوار بالهيئة القبطية الإنجيلية، بالحضور والمشاركين في المؤتمر، مؤكدة على "أهمية التسامح باعتباره الأساس الذي تقوم عليه الحياة ويتعايش به المواطنون، وتتحقق من خلاله المواطنة"، مؤكدةً "أن قطاع الحوار بالهيئة يقوم على محاور عدة منذ عشرين عامًا؛ حيث يتفرع منه برنامج الواعظات والداعيات، والآن يعمل الحوار في الاتجاه الموازي له، وهو تفعيل الحوار على أرض الواقع بوجود أئمة وقساوسة من المؤسسات الدينية، وعلى رأسها قياداتها، وهو ما يتجلى بحضور الدكتور محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف، والدكتور القس أندريه زكي، رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر، ورئيس الهيئة القبطية الإنجيلية، جنبًا إلى جنب لتفعيل التسامح والحوار على أرض الواقع".

وخلال كلمته، أكد الدكتور القس أندريه زكي ترحيبه بالمشاركين في المؤتمر، لافتًا إلى "أن قوة التسامح منهج للحياة وهي رؤية نحتاج أن تترسخ في المجتمع، لا أن يكون أمرًا مختلفًا بين أبناء الوطن الواحد"، مضيفًا "أن ما حدث في حادث كنيسة أبو سيفين في إمبابة يرسخ لنا مبدأ العيش المشترك، وروح التعاون والمحبة، وأنه يوجد نموذج للتعايش يجب دراسته، وتأثير منهج التسامح في عدد من المحاور".

وأشار إلى "ضرورة توضيح وتعريف المصطلحات؛ فالخلط بين بعض المصطلحات من الممكن أن يُحدث بعض المشكلات، وأن التسامح يُفهم بتجاوز المشترك والوصول لحق الاختلاف".

وتابع "أن الإنسان هو خليفة الله ومكرَّم من كل الأجناس وله مسؤولية في إعمار الأرض؛ فالاختلاف يجب أن يقوم على التعارف والتعايش، وأن كل الأديان تدعو إلى التسامح، والنصوص الدينية سمحة بطبيعتها، ولا جدال بشأن تعاليمها، إنما المشكلة تكمن في بعض التفسيرات التي تريد اختطاف النص وتكوينه لخدمة بعض الأفكار". مشيرًا إلى "أن أمن المجتمعات وسلامتها تنطلق من مبدأ التسامح والذي يمكن الجميع من العمل والنمو".

ومن جانبه، قال وزير الأوقاف "إن المنتدى يسهم في دعم القيم النبيلة داخل المجتمع المصري"، لافتا إلى "أن هذا المنتدى جزء من استراتيجية عامة للدولة المصرية، وأن الكل لديه إيمان بقوة المواطنة الحقيقية، وأن كل ما يخرج من المنتدى نعمل على تطبيقه على أرض الواقع".

وأكد جمعة "أن الرئيس عبد الفتاح السيسي حرص منذ توليه مسؤولية الحكم على ترسيخ مبدأ المواطنة، وأنه لا فرق بين أبناء الوطن الواحد، وأن بعض المصطلحات تلاشت وانتهت، وأن جميع المصريين على قدم المساواة وفقًا لمبدأ المواطنة المتكافئة".

وأضاف "أن التسامح ليس فقط قبول الاختلاف وإنما أيضًا مراعاة مشاعر الآخر والحرص على المودة الوطنية الخالصة"، لافتًا إلى "أن هناك توجهًا لعمل دورات لجميع الأئمة لدراسة بناء الخطبة، وأن هناك تدريبًا لـ٥ آلاف إمام على مدى شهر من أجل التثقيف، فرجل الدين يبني ولا يهدم ويجمع ولا يفرق وهذا هو الدور الأصيل لرجل الدين".

وأشار إلى "أن مبدأ التسامح يجب تطبيقه بين الجميع، بين أبناء الدين الواحد وبين أفراد الأسرة، وبين الجيران وأن تكون السماحة في جميع المعاملات الإنسانية، وأن كل الأديان نهت عن الغش والاحتقار، والمضاربة، وأن كل الأديان رحمة وتصافح وصبر".

الاقتصاد المصري

خلال النصف قرن الأخير عانت مصر من مجموعة من المشاكل الاقتصادية، نتيجة ما مرت به من حروب استنزفت طاقة الاقتصاد المصري، وبعد إقرار السلام دخلت مصر مرحلة من الاستقرار السياسي، لكن ظل خلالها الاقتصاد المصري يعاني، ولم تحدث طفرات طفيفة عليه إلا في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، ثم مع ٢٥ يناير ٢٠١١، تأثر الاقتصاد المصري بالمظاهرات والاعتصامات والمطالب الفئوية.

وفي آخر ١٠ سنوات بالتحديد عانت مصر من الهجمات الإرهابية عقب رحيل الإخوان عن الحكم، وتأثرت الأنشطة الاقتصادية المختلفة وخصوصًا السياحة وهي أحد أعمدة الاقتصاد المصري، بالإضافة لأزمة انتشار فيروس كورونا التي أوقفت الحياة تمامًا في دول العالم كافة لمدة عام ونصف، ومع محاولات التعافي من تأثيرات كورونا على الاقتصاد العالمي بدأت الحرب الروسية على أوكرانيا، مما زاد من أزمات العالم الاقتصادية ومنها مصر.

في هذا الملف نتناول خطوات التنمية التي اتخذتها الدولة المصرية منذ انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام ٢٠١٤، حيث قرر التعامل مع مشكلات مصر الاقتصادية من خلال المواجهة، وما هي المعوقات التي تقف أمامها وكيفية تجاوزها، خاصة بعد ظهور أزمات عالمية منذ نهاية عام ٢٠١٩، بظهور فيروس كورونا، ثم الحرب الروسية على أوكرانيا منذ نهاية فبراير من العام الجاري ٢٠٢٢.

إعداد الملف: بيتر مجدي - باسم الجنوبي - ماريانا باسيلي

متاعب الاقتصاد المصري منذ يناير ٢٠١١

دراسة: بين ٢٠١١ و٢٠١٢

تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى ١٩ مليار دولار

قبل ٢٥ يناير ٢٠١١، مرت مصر بظروف سياسية واقتصادية صعبة أدت لخروج المواطنين في تظاهرات بحثًا عن التغيير، وتحسين أحوالهم المعيشية وظروفهم الاقتصادية، إلا أن النتيجة كانت تحول الوضع الاقتصادي للأسوأ، ولا زال الاقتصاد المصري يعاني حتى الآن.

وفي دراسة بعنوان "الثورات العربية.. ربيع عربي بخريف اقتصادي"، نشرت في نوفمبر ٢٠١٢، يوضح الدكتور جواد الكاظم البكري من كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل بالعراق، "أن عند تحليل الحراك الشعبي في الدول العربية نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١، فإن البعد الاقتصادي كان غائبًا"، موضحًا "أن أهم أسباب ذلك الحراك كانت اقتصادية، حيث أرادت الشعوب أن تنخفض البطالة ويرتفع معدل دخل الفرد السنوي، وتحسين مستوى الخدمات وتخفيض الضرائب على دخول الطبقات الوسطى والفقيرة، ويذكر أن معدل الفقر في مصر كان قد وصل إلى ٢١٪، ووصلت الأمية إلى ٣٣,٦٪".

وأشار إلى "الانعكاسات الاقتصادية لحراك المصريين في ٢٠١١؛ حيث تراجع الاحتياطي المصري من النقد الأجنبي بنحو ١٩ مليار دولار

نتيجة لخروج رؤوس أموال أجنبية بمقدار ٨,٨ مليار دولار، ودفع ٤,٩ مليار دولار لخدمة الديون الخارجية المصرية (فوائد وأقساط سداد)، وتحويل ٢,٦ مليار من قطاع البترول، ودفع ٢,٦ مليار دولار لاستيراد السلع التموينية".

وأوضح "أنه قُدِّر وقتها العجز المبدئي للميزانية العامة المصرية في عام ٢٠١٢ بـ ١٣٤ مليار جنيه (٢٢ مليار دولار تقريبًا حسب سعر الصرف وقتها)، غير أن التقديرات الجديدة تصل بهذا العجز إلى ١٨٢ مليار جنيه (٣٠ مليار دولار) وهو عجز تنوء إمكانات الدولة عن تحمله على المدى الطويل".

وحسب الدراسة فإن "تقرير للبنك المركزي المصري في ٢٠١١ كشف أن ديون مصر الخارجية ارتفعت إلى ٣٤,٩ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١١". وأشار التقرير إلى "ارتفاع رصيد الدين الخارجي المُستحق على مصر بـ ١,٢ مليار دولار بزيادة نسبتها ٣,٦٪، مقارنة بنهاية يونيو من العام ٢٠١٠ عندما كان الدين الخارجي يقدّر بـ ٣٣,٧ مليار دولار. وأنه لم يتخطَّ نمو إجمالي الناتج القومي ١,٢٪ عام ٢٠١١ بالمقارنة مع ٥,١٪ عام ٢٠١٠. كما فقد الجنيه المصري نحو ٣,٨٪ من قيمته منذ اندلاع الثورة وحتى نوفمبر ٢٠١٢".

استمر نزيف الاقتصاد المصري طول سنة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي بين يونيو ٢٠١٢ ويونيو ٢٠١٣، ومع رحيله عن الحكم زادت متاعب الاقتصاد المصري بسبب العمليات الإرهابية التي اندلعت في أماكن متفرقة وأثرت بالسلب على كافة الأنشطة الاقتصادية، كما كبدت خزائن الدولة مليارات لمواجهة الإرهاب واقتلاع جذوره كما تأثرت السياحة بشكل كبير.

تاريخ	تحويلات العاملين بالخارج (مليار دولار)	حصيلة الصادرات (مليار دولار)	إيرادات السياحة (مليار دولار)	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)
2011/2012	18	25.1	9.4	4
2012/2013	18.7	27	9.8	3.8
2013/2014	18.5	26	5.1	4.2
2014/2015	19.3	22.2	7.4	6.4
2015/2016	17.1	18.7	3.8	6.9
2016/2017	21.8	21.7	4.4	7.9
2017/2018	26.4	25.8	9.8	7.7
2018/2019	25.2	28.5	12.6	8.2
2019/2020	27.8	26.4	9.9	7.5
2020/2021	31.4	28.7	4.9	5.2

المصدر:البنك المركزي المصري

تاريخ	التدفق للداخل (مليار دولار)	التدفق للخارج (مليار دولار)	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	نسبة الاستثمار للناتج (%)
2011/2012	11.8	7.8-	4	1.4
2012/2013	10.3	6.5-	3.8	1.3
2013/2014	10.9	6.7-	4.2	1.4
2014/2015	12.6	6.2-	6.4	1.9
2015/2016	12.5	5.6-	6.9	2.1
2016/2017	13.4	5.4-	7.9	3.4
2017/2018	13.2	5.4-	7.7	3.1
2018/2019	16.4	8.2-	8.2	2.7
2019/2020	15.8	0.4-	7.5	2.1
2020/2021	13.9	0.4-	5.2	

فتح الباب للاستثمار في القطاعات المختلفة يؤدي لنمو اقتصادي

بعدما عانت مصر سياسيًا واقتصاديًا في الفترة بين يناير ٢٠١١ وحتى يونيو ٢٠١٤، وما صاحبها من عدم استقرار، استقرت الأمور بانتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي قرر التعامل مع مشكلات مصر الاقتصادية المؤجّلة من السبعينيات، حتى تفاقمت، وبدأت مصر برنامجًا للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، تعاملت من خلاله مع ملف مثل الدعم، وتم تحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار عام ٢٠١٦، واتخذت الدولة مجموعة من الخطوات للاستثمار في البنية التحتية لتهيئة الأرض لجذب استثمارات جديدة داخلية وخارجية، لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

الاستثمار في البنية التحتية وقرارات الرئيس الأخيرة تشجع المستثمرين الأجانب لدخول السوق المصرية.

الاستثمار في البنية التحتية واحد من الملفات التي عملت عليها الدولة طوال السنوات الماضية وكان واضحًا في ملف الطرق والمدن الجديدة، لكن هل هذه هي المجالات الخاصة بالاستثمار في البنية التحتية أم يوجد مجالات أخرى؟

الاستثمار في المياه والصرف الصحي

يرى دكتور محمد جمال صيام، أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ بكلية الزراعة جامعة القاهرة "أن موضوع الاستثمارات في البنية التحتية في مجال المياه اكتسب أهميته في ضوء ما تواجهه مصر من أزمة مائية حادة وتزداد حدتها مستقبلًا بسبب ظروف وعوامل خارجية، فضلًا عن عوامل داخلية".

وقال في مقال بعنوان "الاستثمارات في البنية التحتية في مجال المياه والصرف الصحي"، بمجلة آفاق اقتصادية معاصرة في عدد يونيو ٢٠٢١ عن الاستثمار في البنية التحتية "إنه مع تزايد شح المياه يصبح الاستثمار في قطاع المياه –ولا سيما في البنية التحتية– أمرًا ذا أولوية قصوى للحفاظ على الموارد المائية كمًّا ونوعًا، وزيادة إنتاجيتها وكفاءة استخدامها في جميع القطاعات المستخدمة لها، بدءا بقطاع الزراعة، وهو المستخدم الرئيس للمياه، ثم القطاع المنزلي، ثم قطاع الصناعة".

وأوضح دكتور جمال صيام "أنه لمواجهة أزمة المياه وتحدياتها المستقبلية، وكذا لتحسين البنية التحتية للمياه، وضعت الدولة خطة قومية للموارد المائية لمصر ٢٠١٧– ٢٠٣٧، وبتكلفة نحو ٩٠٠ مليار جنيه تهدف الخطة إلى حماية الموارد المائية المتاحة والحد من استهلاك المياه الزراعية والصناعية والمنزلية إلى ٨٠٪ من الاستهلاك الحالي، كما تلخص الخطة إجراءات واضحة للتعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية في قطاع المياه من خلال تنفيذ برامج لتحلية المياه في المناطق الساحلية، والري الحديث، وإعادة استخدام المياه، وحصاد المياه في مناطق أخرى غير وادي النيل".

الاستثمار في النقل متعدد الوسائط

ويرى الدكتور محمد علي إبراهيم، أستاذ اقتصاد النقل واللوجستيات، والعميد الأسبق والمؤسس لكلية النقل الدولي واللوجستيات، في مقال بعنوان "الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بالنقل متعدد الوسائط" بنفس العدد من مجلة آفاق اقتصادية معاصرة

"أن هناك أهمية اقتصادية للاستثمار في النقل متعدد الوسائط الذي يرتكز على التكامل بين وسائط النقل المختلفة بما يمكن الاستفادة من مميزات كل وسيط، حيث يحقق أفضل خدمة ممكنة ويخفض من تكلفة وزمن الرحلة ما يؤدي لتقليل تكلفة الصادرات، ويحسن من تنافسيتها، وكذلك يؤدي لخفض تكلفة الواردات ما يقلل الأعباء على المستهلك، ويحسِّن مستوى المعيشة، وبالتالي يقلل عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، ويزيد حصيلة النقد الأجنبي".

وأوضح دكتور إبراهيم "أن البنية التحتية في قطاع النقل لها أهمية كبرى، وتعتبر ركيزة كبرى لتنفيذ منظومة النقل متعدد الوسائط وأن تجارب التنمية الناجحة أوضحت أن إنشاء طاقة كبيرة من البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات وسكك حديدية يعد مطلبًا رئيسًا للتنمية"، لافتا إلى "أن الحكومة المصرية نفذت مشروعات قومية كبرى في قطاع النقل بمختلف وسائطه؛ فقد أضافت ٧ آلاف كيلو متر جديدة للطرق وتحسين جودة ورفع كفاء الشبكة القائمة، وإنشاء الكباري للربط بين ضفتي النيل في جنوب مصر، واهتمت بتحسين الطرق الداخلية".

مصر تقفز من الترتيب ١١٨ إلى ٢٨ في جودة الطرق

وأشار إلى "أن مصر لم يغرب عن بالها الربط مع الطريق الإقليمي، سواء من خلال الطريق الساحلي الدولي الذي يربط دول المشرق بالمغرب، أو طريق القاهرة كيب تاون، واهتمت بالربط الطرقي مع السودان وتشاد، وهذه استثمارات ضخمة وغير مسبوقة من وجهة نظره، أدت إلى تحسن ترتيب مصر في مؤشر جودة الطرق حيث قفز من ١١٨ عام ٢٠١٤ إلى ٢٨ عام ٢٠٢٠، وأن الأمر يتطلب صيانتها وإدارتها بكفاءة ومنع مرور حمولات لا تتناسب مع طاقة الطريق، وإنشاء حارات خرسانية على محاور الطرق تسمح بمرور الشاحنات ذات الحمولات الكبيرة".

وعن البنية الأساسية في السكك الحديدية قال إبراهيم "إن الحكومة تتبنى تنفيذ منظومة متكاملة للقطار الكهربائي السريع، يبلغ إجمالي طولها نحو ألف كيلو متر بسرعة تصميمية ٢٥٠كم/ ساعة، وبتكلفة إجمالية تقدر بنحو ٣٦٠ مليار جنيه، وتشمل شبكة متكاملة تربط الجمهورية كلها حتى الصعيد وكل الموانئ المصرية بالمناطق الصناعية والتنموية والمدن الجديدة".

وذكر الرئيس بنفسه خلال إفطار الأسرة المصرية إن الظروف التي مرت بها مصر لم تكن أفضل حال، حيث كانت تحارب الدولة الإرهاب الذي يعطل مسيرة البناء وفي ذات الوقت حاولت البناء، وبالفعل تم الاستثمار في البنية التحتية طوال السنوات الماضية بتوسعة قناة السويس وشق طرق جديدة وتطوير القديمة، وكذلك إضافة مراحل جديدة لمترو الأنفاق وقطار المونوريل، وإضافة قطارات جديدة لمنظومة السكة الحديد، وكذلك بناء مدن جديدة خارج المدن التقليدية ومن بينها العاصمة الإدارية.

للصناعات الصغيرة دور في التنمية الاقتصادية

الاستثمار في البنية التحية ليس نهاية المطاف، لكنه بداية لفتح باب الاستثمار في مجالات أخرى ومن بينها دعم وتوطين الصناعات الصغيرة التي تحدث عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي في الخطاب الأخير في إفطار الأسرة المصرية، وتقول الباحثة ولاء إبراهيم الشرقاوي في دراسة بعنوان "دور الصناعات الصغيرة في الحد من البطالة في مصر– دراسة مقارنة"، إن "البطالة واحدة من أهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة، وهي من أكبر المعوقات التي توقف عملية التقدم والتنمية وتؤثر على المجتمع من كافة النواحي".

وأضافت "أن مصر تواجه ضغوطًا مستمرة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وزيادة قوة العمل، التي تفرض حاجتها إلى توفير فرص عمل تستوعب هذه الزيادة المستمرة؛ فالبطالة قضية تنمية شاملة ومواجهتها تتوقف على سياسات فعالة من جانب الدولة، وتتطلب المعالجة الجادة والفعالة لهذه المشكلة توفير المزيد من فرص العمل والتي يمكن أن تتم من خلال الصناعات الصغيرة بصورة أساسية".

وأوضحت "أن قطاع الصناعات الصغيرة لم يستطع حتى الآن أن يستوعب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل ولم يحقق الدور المستهدف منه بعد، ومن خلال الدراسة التي قدمتها تتناول مشكلة البطالة، وأحد الحلول لمواجهة تلك المشكلة وهي الصناعات الصغيرة القادرة على توفير فرص عمل لا تتطلب مهارات مرتفعة وتلائم واقع الاقتصاد المصري".

الاستثمار الأجنبي المباشر

واحد من الحلول التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وحل الأزمة الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد المصري هو الحصول على استثمارات أجنبية مباشرة، وتسهم قرارات الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال إفطار الأسرة المصرية ومن بينها أن تعلن الحكومة برنامج لمشاركة القطاع الخاص في الأصول المملوكة للدولة، والمستهدف منه ١٠ مليار دولار سنويًا لمدة ٤ سنوات، وكذلك أن تطرح الحكومة حصص من شركات مملوكة في الدولة بالبورصة المصرية ومن بينها شركات مملوكة للقوات المسلحة قبل نهاية العام الجاري، في تشجيع وتحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في مصر بتلبية واحد من أهم مطالبهم.

الاستثمار الأجنبي المباشر

مؤشرات

المصدر:البنك المركزي المصري

مؤشرات

تطور مصادر النقد الأجنبي في مصر

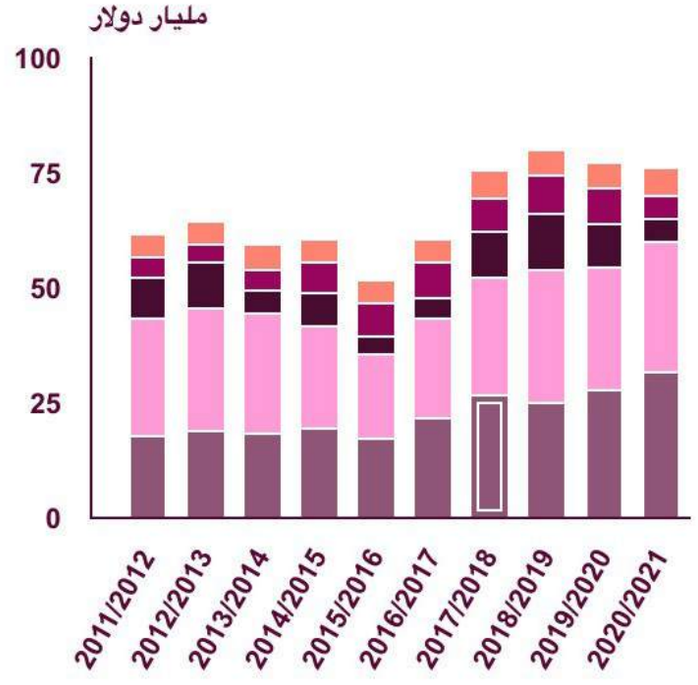

المصدر: البنك المركزي المصري

باحثة في الاقتصاد الدولي:

إصلاح البورصة ودعم الصناعة مهم من أجل تحقيق تنمية اقتصادية

ملف التنمية الاقتصادية والمعوقات التي تقف أمامها ملف مهم، خاصة في الفترة الحالية، فكان لـ"رسالة النور" هذا الحوار مع سمر عادل، الكاتبة والباحثة في الاقتصاد الدولي والمحاضرة بأكاديمية الأهرام، وعضوة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي.

سمر عادل: الاقتصاد المصري تعرض لأزمات خارجية ويتم التعامل معه برشد من الدولة

الاقتصاد المصري تلقى صدمات خارجية والتعامل معها إيجابي

قالت سمر "إن الوضع الاقتصادي في مصر، يتعرض لصدمة خارجية، ليست نتيجة حرب روسيا على أوكرانيا فقط، لكنها مع انتشار فيروس كورونا وتداعياته، فالاقتصاد العالمي يواجه زلزالاً وتعثرات في بنيته، لأننا نعيش في عصر العولمة، والدول كلها مرتبطة ببعضها من خلال التبادل التجاري، ولا تعيش أي دولة بمعزل عن بقية الدول، وبالتالي تتعرض الدول لصدمة بسبب الخلل الحالي في بنية الاقتصاد العالمي، وتختلف درجة الصدمة من دولة إلى أخرى".

وأضافت الباحثة الاقتصادية "أنه بالرغم من أن مصر تلقت صدمة من وقت أزمة كورونا إلا أن التعامل معها كان إيجابيًا، ولم يشعر المواطن بوجود الأزمة، وكانت السلع متواجدة، وكان الاحتياطي النقدي متوازنًا، ورغم تراجع الاحتياطي النقدي حاليًا إلا أنه لم يتعرض لأزمة بشكل كبير ومقلق".

عام ٢٠٢٢ وموجة تضخم كبيرة متوقعة

وأوضحت "أن الوضع يمر بأزمة، لكن لا يجب أن تصل لخوف شديد من تعرض الاقتصاد المصري لهزة كبيرة، فالاقتصاد المصري يتعرض لصدمة خارجية أثرت على عملته، نتيجة خروج الأموال الساخنة، الجنيه فقد من قيمته حوالي ١٨٪ وهو أمر متوقع بعد حرب روسيا على أوكرانيا".

وتابعت "دخلنا عام ٢٠٢٢ ونعرف أننا سنواجه موجة تضخم مرتفعة لأن حجم الطلب على السلع

زاد في إطار التعافي الذي حدث في الاقتصاد العالمي بعد إغلاق كورونا، ولأن المعروض قليل فزاد التضخم"، مضيفة "لم يكن يتوقع أحد من المؤسسات الدولية أن تصل معدلات التضخم للزيادة بهذا الشكل، فالبنك المركزي استهدف أن يكون معدل التضخم ٩٪ على الحد الأقصى، ولكننا تجاوزنا هذا الحد بسبب الصدمة الخارجية".

الحرب رفعت التضخم في العالم

وقالت المحاضرة بأكاديمية الأهرام "إن حرب روسيا على أوكرانيا زادت من معدل التضخم في العالم كله، وهنا تعامل البنك الفيدرالي الأمريكي مع التضخم، حيث رفع سعر الفائدة بشكل متسارع، ونترقب ارتفاعًا لسعر الفائدة مرة أخرى من الفيدرالي الأمريكي، وحينما يفعل ذلك، يسحب الأموال الساخنة من اقتصادات الدول الناشئة ومن بينها مصر، فحدث خروج من الاستثمار في أدوات الدين، ما جعل سعر الجنيه يهتز أمام الدولار، وهذا طبيعي لما يحدث".

كيف نواجه تخفيض قيمة الجنيه؟

أشارت عضوة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي إلى "أن مصر اتخذت مجموعة من القرارات ومن بينها شهادة الـ١٨٪ لموازنة ما فقده الجنيه من خلال هذه الشهادة، حتى يحصل المواطن على السلع والخدمات التي بدأ يرتفع سعرها، وكذلك الدولة حددت السعر الجمركي بأن يساوي الدولار ١٦ جنيهًا، والدولة هنا تتحمل الفارق بين السعر الحقيقي ١٨,٥ والسعر الجمركي حتى يعود هذا على المستهلك بالفائدة، فجزء على الدولة وجزء على المواطن".

وأوضحت "أن الوضع سيكون مقلقًا إذا استمرت حرب روسيا على أوكرانيا"، وأضافت "الدولة المصرية تعمل حساب ذلك وتستعد له، وأرى أن الوضع لن يصل لإفلاس كما يروج البعض فهذا بعيد عن الصحة تمامًا، الدولة تتعامل برشد مع الأزمات ولن يصل الوضع للإفلاس".

تأثير يناير ٢٠١١ على الاقتصاد المصري

قالت سمر عادل "إن أي ثورات يتبعها مشكلات اقتصادية وقلاقل اجتماعية، وثورة ٢٠١١ كان نتيجة طبيعية لها وجود مشكلة في الاقتصاد، وهيكل الاقتصاد المصري كان به مشاكل قبل ٢٠١١، وكان يحتاج لتوازن في الإنتاج بين القطاعات، فكان قطاع الزراعة قبل ٢٠١١ مُهمَلًا جدًا، لكن اليوم أصبح به حراك والرئيس السيسي كان يفتتح موسم حصاد القمح في النصف الثاني من أبريل، كما توجد الآن بنية تحتية تم العمل عليها لخدمة المشروعات الزراعية وكذلك الصناعية لأنها مهمة جدًا".

وأشارت إلى "أن ثورة ٢٠١١ أظهرت مشاكل الاقتصاد وجعلتها تطفو على السطح، ولكن بدأنا نتجاوزها، ففي أزمة فيروس كورونا استطعنا تحقيق معدل نمو إيجابي في القطاع الزراعي، وارتفعت الصادرات الزراعية".

بالنسبة للغاز والكهرباء، قالت "إنه شهدنا انقطاع الكهرباء خلال الفترة السيئة من عمر مصر التي حكم فيها الإخوان، واليوم حققنا فائضًا للكهرباء نصدره، وفائضًا من تصدير الغاز، ومعنى هذا دخول عملة صعبة، وأكدت أنه لدينا فرصة ذهبية بتصدير الغاز لأوروبا في ظل حرب روسيا على أوكرانيا، لأن أوروبا تحتاج الغاز بشدة في الشتاء خصوصًا، ونستطيع جذب استثمارات في هذا القطاع".

أزمة بنيوية في الاقتصاد قبل ٢٠١١

قالت "إنه قبل ٢٠١١ كان هناك أزمة بنيوية في الاقتصاد ولم توجد خطط واضحة للمستقبل، أما الآن يتم التعامل برشد مع مشكلات مصر الاقتصادية، والدولة تخطو خطوات جادة نحو التنمية الاقتصادية في أكثر من اتجاه بشكل متوازٍ"، وأكدت "أنه قد يكون القطاع الصناعي يحتاج لعمل ودعم أكثر من ذلك، فقد شهدنا تغيرات في صادرات الطاقة والصادرات الزراعية، وكذلك فائض الغاز والكهرباء".

وأوضحت "أنه قبل ٢٠١١ كان هناك فساد كبير، وكان له مردود سلبي على الاقتصاد، لأن التنمية الاقتصادية لم يكن المواطن يلمس آثارها، والفساد يعوق أي تنمية اقتصادية"، مضيفة "أنه قبل ٢٠١٠ حدث نمو في الاقتصاد بنسبة ٥٪ لكن لم يكن يشعر به المواطن، اليوم ما يحدث من تطوير للعشوائيات هو نوع من العدالة الاجتماعية، التي طالبت بها الناس في ٢٠١١".

وأشارت إلى "أن مصر بدأت مصر تمد جسور التواصل مع إفريقيا بعد ٢٠١١ مرة أخرى"، لافتة إلى "أن إفريقيا يمكن أن تحقق لنا الأمن الغذائي إذا استثمرنا في الزراعة هناك فهي دول مطيرة وغنية بالأراضي الزراعية وتحديدًا دول حوض النيل والقرن الأفريقي، وهذا هو العمق الاستراتيجي والأمني لمصر، فيكون لدينا دوائر عربية بمشروع الشام الجديد مع العراق والأردن، وإفريقيا يمكن عمل ذلك فيها، ومصر تتحرك في الاتجاهين بشكل متوازٍ، ولم يكن يحدث هذا قبل ٢٠١١".

وأوضحت "لا ألوم ما حدث في ٢٠١١، هو فقط جعل المشاكل تطفو على السطح، بالعكس حققت مصر مكاسب في تنمية البنية التحتية، التي عملت عليها الدولة في السنوات الماضية بطفرة في الطرق والكباري وغيرها من المشروعات التي كانت تحتاجها لدخول الحداثة وسرعة نقل الإنتاج بين مكان الإنتاج والموانئ".

أثر الإرهاب السلبي على التنمية الاقتصادية

قالت الباحثة الاقتصادية "إن مرحلة حكم الإخوان والعمليات الإرهابية كان لها أكبر تأثير سلبي على الاقتصاد المصري، وهذه الفترة من أسوأ فترات مصر؛ إذ شهدت فشلًا وتدهورًا اقتصاديًا، ويجب ألا تتكرر هذه الفترة ولا تمر بها مصر مرة أخرى".

وأوضحت "أن الجماعة الإرهابية كانت تتعامل مع مصر باعتبارها غنيمة حرب، وحدث عجز في الميزانية وصل إلى ٢٥٠ مليار دولار، وفي السنة السابقة لحكم مرسي في عز الثورة كان ١٦٧ مليار دولار"، لافتة إلى "أن مصر كانت تعيش في عهدهم في حالة من الاختلال الكبير السياسي والاقتصادي".

وأشارت إلى "أنهم كانوا يقولون إن القروض حرام، ومع ذلك سعوا للاقتراض من صندوق النقد الدولي، وحاولوا أسلمة الاقتصاد، بما يُسمى الصكوك الإسلامية، وكانوا سيأخذون الاقتصاد المصري لنفق مظلم ويعزلون الدولة عن العالم الخارجي، لأن النظام العالمي يتعامل وفق الربحية بعيدًا عن أي أيدلوجية، وفي حكم الجماعة الإرهابية كانت ستصل مصر إلى الإفلاس".

وأكدت "أن الاستثمارات الأجنبية والعربية تراجعت في عهدهم كما تراجعت السياحة، لوجود جماعة ترفع شعارات معادية لثقافة

السياح، وكان الاحتياطي النقدي حوالي ١٣ مليار دولار، وتراجعت كل روافد النقد الأجنبي".

معوقات تواجه الإصلاح الاقتصادي

قالت المحاضرة بأكاديمية الأهرام "إنه قبل نوفمبر ٢٠١٦، حدث تضاؤل في الناتج المحلي، وارتفعت معدلات التضخم إلى ١٤٪ والبطالة حوالي ١٣٪ وانخفض سعر صرف الجنيه أمام الدولار، وأن كل هذا جعل مصر تتجه لبرنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، وتم من خلاله تعويم الجنيه لتحسين القدرة التنافسية الخارجية لمصر لدعم الصادرات، ودعم السياحة وبدأ بناء الاحتياطي النقدي مرة أخرى، وكان هدفه تقليص عجز الميزانية وتقليل معدلات البطالة والفقر لتحقيق مجموعة من السياسات الاجتماعية بجانب الاقتصادية".

وأكدت "أننا نحتاج للاهتمام بالقطاع الصناعي من أجل التصنيع والإنتاج بغرض التصدير وخلق أسواق للتصدير، لذا السوق الإفريقي مهم، ونحتاج تقديم دعم لقطاع الصناعة وخصوصًا للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ونفتح لهم أسواقًا للتصدير، وتذليل الأمور البيروقراطية أمامهم". وتابعت "أتمنى تثبيت سعر الفائدة على القروض من أجل تحريك عملية الصناعة في مصر، وتقليل الضرائب وإمداد المصنِّعين بالمواد الخام".

كما شددت على "تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الاستثمار المحلي مما يساهم في امتصاص موجات التضخم التي نعاني منها حاليًا".

وعن ارتفاع ديون مصر في السنوات الأخيرة قالت "إنه كثر الحديث عن ارتفاع الديون في مصر، ولا أنكر أنه ارتفع، لكن مصر لم تتخلف عن السداد ولا تواجه أزمة فيه، ولم يتراجع التصنيف الائتماني لمصر، وتم توجيه الدين للبنية التحتية التي تحتاج لها الصناعة والمشروعات الإنتاجية، وكذلك بتحديث شبكات الأمان الاجتماعي لدعم المواد الغذائية ولا يزال هذا يحدث في عز الأزمات حيث تقدم الدولة الدعم على السلع والخدمات".

وأكدت "أننا نحتاج لإصلاح هيكلي يخلق فرص عمل ويساعد على تحقيق تنمية اقتصادية بمثابة بنية تحتية للعمل والإنتاج".

الأزمة بين البترول والقمح والسياحة

أوضحت سمر عادل "أن ارتفاع أسعار البترول أثر على مصر، لأنه صاحبها ارتفاع في أسعار السلع والخدمات وتكاليف الشحن، مما يؤثر على المواطن، ويؤثر على الحساب الجاري للدولة، ما يجعل مصر في الفترة المقبلة تحاول تقليل فاتورة الواردات من النفط، مقابل زيادة صادراتنا من الغاز ما يقلل من الضغط على الموازنة العامة. ولفتت إلى ضرورة توقيع مصر على عقود للتحوط من ارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا".

أما عن القمح فقالت "إن مصر تستورد ٨٠٪ من احتياجاتها من الخارج من روسيا وأوكرانيا، ومع الحرب ارتفع سعر القمح، ومصر بدأت البحث عن بدائل استيرادية، وأتصور أن إفريقيا أقرب من الاتجاه لأمريكا وكندا وأستراليا لأن تكاليف الشحن تكون أعلى، لكن لدينا ما يكفينا من القمح حتى نهاية العام".

وعن السياحة قالت "إنه ارتفع عدد السياح الروس والأوكرانيين إلى أكثر من ٦٠٪، في الشهور الستة السابقة للحرب، ثم تراجع مع الحرب، وأنه يجب فتح سوق سياحية جديدة لجذب سياحة من دول أخرى".

من أجل تنمية اقتصادية

لفتت سمر عادل إلى "ضرورة تنظيم الاستهلاك في الاقتصاد المصري وتحويله لاقتصاد إنتاجي"، وقالت "إنه يجب إصلاح البورصة لتحقيق تنمية اقتصادية، لأن البورصة وضعها سيئ، وتحتاج إلى إعادة هيكلة، ويكون ذلك ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي".

وأوضحت "نحتاج لدعم قطاع الصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الإنتاج الزراعي، وفتح أسواق جديدة من خلال القروض، وتذليل العقبات البيروقراطية، وتوزيع الصناعات في كل محافظات مصر، ودمج الشباب في العمليات الإنتاجية". ولفتت إلى "أن عدد السكان كبير والزيادة السكانية تلتهم أي نمو، لكن من وجهة نظرها من الممكن أن نستغل عدد السكان في إدخالهم في عملية الإنتاج، وأن ننتج محليًا السلع البسيطة التي نستوردها لتوفير العملة الأجنبية".

د. سامية قدري*

«الهيتروتوبيا»

يُعد مفهوم الفضاءات الأخرى أو "المغايرة" Heterotopias، أحد المفاهيم المهمة التي صكها الفيلسوف الفرنسي "ميشيل فوكو" للإشارة إلى أماكن موجودة في الواقع، ولكن لها سمات خاصة ترتبط بتأدية وظائف خاصة، كما يشير المفهوم إلى أماكن منقولة من الواقع إلى أماكن أخرى تتخذ نفس السمات، إلا أن أهم ما يميز هذه الأماكن هو التحرر من قيم وعادات المجتمع السائدة. ويؤكد فوكو أن التغاير يعمل معًا لاحتواء الانحراف وتقديم وهم السلطة -كما يحدث في بيوت الدعارة على سبيل المثال- كما أن المكان المغاير هو مكان واحد، ولكن يجمع عدة أماكن في آن واحد مثل المتاحف والمكتبات.

* أستاذ علم الاجتماع - كلية البنات - جامعة عين شمس.

١- المكان الثالث كفضاء للمتعة والثرثرة

كتب توماس أبلتون الملقب "بعبقري بوسطون" ذات مرة "الأمريكيون الطبيعيون عندما يموتون يذهبون إلى باريس"، مشيرًا إلى أن باريس ستكون جنة بالنسبة للذين قضوا حياتهم، يعانون من الشوارع المزدحمة في المدن الأمريكية التي لا حياة فيها وتحيطها الأبراج العملاقة التي حرمتهم من المشي على الأرصفة أو الجلوس على المقاهي، وخاصة وأن المدن الأمريكية صممت لكي تناسب السيارات أكثر مما تناسب البشر، لذلك تعتبر باريس هي أكثر المدن في العالم التي يرتادها الناس من جميع أنحاء العالم، لما توفره لهم من سبل المتعة والراحة عبر أماكن خارج إطار الحياة العائلية أو أماكن السكن، وأماكن العمل كالمتاحف، والمنتديات، وأماكن المتعة والبهجة ...إلخ، التي يطلق عليها "المكان الثالث".

ومن هنا ظهر المكان الثالث Third place كرد فعل لما عاناه المجتمع الأمريكي من القلق والتوتر كنتاج لنمط الحياة الأمريكية نتيجة لفقدانهم الحرية الشخصية التي تمكنهم من الارتباط مع آخرين بشكل حر وفي أماكن حرة تستوعبهم وتحقق لهم الرضا والسعادة، فيتبادلون

خبراتهم ويمارسون فيه حالة من السخط العام، بتعبير الأمريكيين "طريق بعيدًا عن المجتمع" الذي قاد إلى تحول المشكلات الشخصية إلى قضايا اجتماعية تناولتها الأجهزة القانونية ومنظمات الدعم الاجتماعي. فقد ذهب أولدن بيرج إلى أن نمط حياة الطبقة الوسطى في المجتمع الأمريكي، أضفى على حياة الأسر في هذه الطبقة الملل، خاصة حياتهم داخل المنزل الأمر الذي أثر على مصالحهم وطاقاتهم وعواطفهم التي استثمروها في الحياة العائلية. هذا بالإضافة إلى طبيعة العمل، التي أدت إلى "انعزال الحياة الأمريكية" ومن ثم فقدان الناس السعادة المطلوبة لحياتهم، ومن هنا ظهر مفهوم "المكان الثالث" كضرورة لتحقيق الكمال والتميز والسعادة للأفراد بصورة أكثر واقعية وأقل تكلفة.

وإلى جانب المكان الثالث بهذا المعنى، فهذا ما يُسمى المكان الثالث المعاصر أو "المجال العام المعاصر" وهو فضاء أوجدته المدن المعولمة، والذي يختلف في دلالاته عن المجال العام التقليدي الذي أشار إليه هابرماس وبيير بورديو، حيث ظهرت دلالات ومعانٍ جديدة لمفهوم المجال العام وظهرت استعمالات جديدة له عبر الزمان والمكان، حيث أصبح المجال العام الحديث أو ما يطلق عليه "المكان الثالث" يضم شبكات اجتماعية مغايرة عن تلك الشبكات والمجموعات الكلاسيكية من حيث أدوارها وسماتها ورموزها، مكوِّنًا بذلك وسطًا معيشيًا "هابيتوس"، بالتعبير البورديوي، مميز أو ثقافة فرعية في أماكن بعينها يمكن اعتبارها أماكن مغايرة نظرًا لكونها تتمتع بالخصائص التي سبق الإشارة إليها.

إذًا فالمكان الثالث هو ذلك المكان الذي يقع خارج نطاق المنزل والعمل، المنزل باعتباره المكان الأول والعمل هو المكان الثاني. لقد ذهب "فرويد" إلى أن الصحة العاطفية تعتمد على وجود شخص تحبه وعمل تمارسه، إلا أنه بعيدًا عن الحب والعمل لا بد من وجود لمكان ثالث، ذلك المكان الذي وصفه الروائي "هنري جيمس" بأنه "المكان الجميل والعظيم" إنه جنة من الراحة والتجدد والهروب من المطحنة. وهو مكان يتسم بالحيادية ويسهل الوصول إليه، كما أنه سوق للنقاش وطرح الأفكار ولا يقوم على أسس طبيعية، ويلعب أدوارًا غير تقليدية. وتعد المقاهي الحديثة والكافيهات وغيرها من أماكن الترفيه من هذه الأماكن. وهو بهذا المعنى يعتبر "هيتروتوبيا" بالمفهوم الفوكوي من حيث إنه مجال أو مكان يسهل الوصول إليه وتمارس من خلاله أنشطة متعددة، ويمكن استخدامه من عامة الناس، كما يشير البعض إلى إمكانية قيامه بأدوار مختلفة (تجارية، ثقافية، وحركية) التي تختلف من موسم لآخر كالاحتفالات الموسيقية والثقافية، كما أنه يمكن لهذا المكان أن يتحول لمكان للاحتفال بالمناسبات الرياضية.

ويؤكد بيرج على أنه ثمة وجود تاريخ لمثل هذه الأماكن، مشيرًا إلى "جمعية الإنسان"، ذلك المكان الذي استفاد منه الناس بشكلٍ مستقل عن مكان العمل والمنزل، حيث مثلت هذه الجمعية مكانًا ثالثًا، ولكن رغم ذلك لم تحظ مثل هذه الأماكن إلا بتقدير ضئيل من قبل الأفراد. كما تشير إلى المقاهي في لندن، تلك التي ميزت القرن الثامن عشر، والتي كانت ملتقى للرجال من أجل الاستمتاع معًا والراحة من الأعمال اليومية في أجواء من البهجة. وعلى الرغم من وجود هذه الأماكن، إلا أن الدراسات التي دارت حول أهميتها، لم توضح مدى الفائدة من وجودها، خاصة وأن غالبية الدراسات ربطت بينها وبين ممارسة بعض الأنشطة التي يمارسها أفراد الطبقة العاملة من الرجال. وإذا كان ذلك في لندن، فإنه في الولايات المتحدة ارتبط وجود هذه الأماكن بكل صور الرذيلة الموجودة في المجتمع، خاصة وأن تلك الدراسات ركزت على صور تعاطي الخمر وما يرتبط به من ممارسات أكثر من التركيز على صور التضامن التي تحدث بين مرتادي هذه الأماكن من الرجال. ولعل ذلك يظهر من خلال صورة هذه المقاهي والحانات التي تم تصويرها في الروايات والأفلام. وقد أظهر ذلك جوزيف في وصفه "لمقهى فيينا الحديث" ذلك المكان الذي يعد ملاذًا للرجال وجزيرتهم الهادئة، وغرفة القراءة وصالة القمار، وموقع التذمر والتعبير عن الغضب، فهذه الأماكن هي بمثابة أماكن لمناقشة التجارب، وتبادل الخبرات، وإقامة علاقات داخل مجتمع عقلاني ومؤهل للحصول على الرفاهية بين مرتاديه، هذا علاوة على بعض الأدوار الغامضة التي يمكن اكتشافها من خلال الدراسة.

يعد كتاب أولدن بيرج **Olden burg** عن المكان الثالث بداية الدراسات حول "مجتمع المقهى" **Cafe Society** بما يتضمنه من جاذبية وباعتباره مكانًا منتظمًا اجتماعيًا له أدواره التاريخية التي أعيدت بصور مستحدثة من خلال المقاهي العالمية الحديثة التي انتشرت في العديد من المجتمعات، باعتبارها "قلب التحضر" وجزء من التاريخ الثقافي المعاصر (مقاهي الإنترنت، والمقاهي الترفيهية) وباعتبارها أيضًا فضاءً عامًا يتيح لرواده قدرًا من الحرية الفردية واحترام الخصوصية أو كأداة للتمرد على الأعراف الاجتماعية، هذه علاوة على أنها تمثل أداة لتمكين بعض الشرائح الاجتماعية (المتوسطة والدنيا)، كما أنها تعمل بمثابة قنوات للمعارضة والاحتجاج أو معابر للحشد كما يحدث في حالات الثورات والانتفاضات الشعبية مثل مقهى ريش في القاهرة على سبيل المثال. فكما يذهب بيرج أن الهدف الأساس من هذه الأماكن هو الاستمتاع بالصحبة في مجتمع مليء بالضغوط، فهي ليست كنوادي رجال الأعمال، أو حانات الشراب أو غيرها من الأماكن التي يغلب عليها الطابع الرسمي، تلك التي فشلت خاصة في المجتمعات الحديثة أن تصبح أماكن ثالثة نظرًا للقيود التي تضعها بعض الشركات في أماكن الراحة من العمل، حيث لا تسمح للأحاديث الحرة أو ممارسة البهجة مثل التي يجدها المرء في المكان الثالث.

ونظرًا لأهمية الدور الذى يقوم به المكان الثالث في حياة الأفراد، أحدثت المدن الحديثة تحولاً كميًا ونوعيًا في هذه الأماكن. ولعلنا نجد في كتابات "جورج زيمل" عن المدينة الحديثة الدعوة إلى أن يشعر الإنسان داخل المدينة الحديثة بالترابط مع الآخرين وبقيمته الجوهرية، فالتواصل الاجتماعي هو السعادة لذلك أطلق زيمل على هذه الأماكن "جمعيات البهجة" أو "جمعيات السعادة". وأن هذه الجمعيات أو الترابطات التي يحدث فيها الحوار العقلاني تمنح الفرد التواصل مع الآخرين بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي الذي يشغله في المجتمع، فهي تتيح مناخًا عاليًا من الديمقراطية التي قد لا يجدها الفرد في مكان آخر (مكان العمل، في المنزل، في العلاقات الخارجية). ففي المكان الثالث يتجرد الفرد من مسؤولياته الخارجية ويتخلى عن أي وضع ويعيش لفترة في أجواء من الحرية والديمقراطية التي لا يمنحها أي مكان آخر.

وعلى الرغم من الوجود التاريخي لمثل هذه الأماكن، إلا أنها اتخذت طابعًا مغايرًا مع "العولمة" حيث لم يقتصر الأمر على انتشارها في جميع أنحاء العالم، بل إنها وسيلة جديدة ضمن العديد من وسائل الترفيه في الجغرافيا المحلية في العالم بأسره. حيث أقحم النسق العالمي -خاصةً المقاهي الراقية- نفسه في المجالات المهمة محليًا والأكثر تنافسًا في الغالب من مجالات الترفيه وحياة الاختلاط الجماعية، وحياة الحضر عامة، والأماكن العامة.

وتعد القاهرة واحدة من المدن العالمية التي شهدت رواجًا لمثل هذه الأماكن -المقاهي الراقية ونوادي رجال الأعمال- منذ فترة مبكرة وتحديدًا مع تغير المشهد الحضري للقاهرة منذ منتصف السبعينيات وفي ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي والتي كانت إحدى سياساتها الاندماج في الأسواق العالمية. وقد نقشت علامات التحول نحو الليبرالية الجديدة والسوق العالمية على المشهد الحضري للقاهرة، متمثلة في تغير نمط السكن، والمحلات، والفنادق، والمؤسسات التعليمية، والمراكز التجارية. وفي خضم هذه التحولات تظهر المقاهي الراقية (الأماكن الثالثة) لتقدم خدماتها للفئات الراقية والمتوسطة، وتستمر في الظهور والانتشار إلى أن تصبح أمورًا محلية بارزة يسعى إلى ارتيادها الشباب من مختلف الشرائح الاجتماعية، ليس لتناول القهوة أو مشروبات وأطعمة أخرى، ولكن باعتبارها فضاءات تعيد إنتاج حياتهم خارج إطار العمل والبيت.

واللافت للنظر أن الكثير من تلك المقاهي الراقية تحمل أسماء

إنجليزية، مثبتة أجزاؤها بحروف لاتينية. وتسود اللغة الإنجليزية معظم قوائم الطعام، وتقوم بوصف الأطعمة بعبارات منمقة، ويشير هذا إلى رغبة ملاكها في الاقتصار على نوعية معينة من العملاء، حيث يمنحه استخدام اللغة الإنجليزية مسحة من العالمية والحضرية لا للمكان فحسب، بل لأكلاتها ومشروباتها وعملائها. كما أن تخصص المقاهي في القاهرة في مقاهي الولايات المتحدة الأمريكية مثل ستار بوكس وسيلنترو يمثل ثقافة جديدة لثقافة العاصمة يمكن الوصول إليها بسهولة في أي مكان، كما يشير إلى المدى الذي تربط به هذه الأماكن العامة بمناطق قوة جغرافية أكبر وعابرة للحدود. كما يشير استخدام اللغة الإنجليزية في أسماء المحلات وقوائم الطعام، وكذلك في التفاعل الاجتماعي إلى أن المقاهي الراقية لا تقوم بخلق قواسم مشتركة جديدة فحسب، بل إنها تقوم بخلق نوع من التفرد. ففي نفس الوقت الذي تقوم فيه بخلق نوع من الشعور بالانتماء إلى العالمية، فإنها تقوم بإقصاء نفسها عن البيئة المحيطة والأغلبية الساحقة من سكان القاهرة الذين لا يعرفون لغة أخرى. هذا علاوة على إنها تقوم بتقسيم الطبقة الوسطى المتعلمة إلى هؤلاء "الذين يملكون ناصية اللغة" و"الذين لا يملكونها".

ومن المظاهر المهمة لهذه الأماكن العامة الجديدة -خاصة المقاهي الراقية- هو التواصل بين الجنسين، حيث أصبحت هذه الأماكن قادرة على جذب قطاع أوسع من الرواد من الجنسين، في مجتمع لطالما أوجد قيودًا على الاختلاط بين الجنسين في الأماكن العامة دون وجود سبب منطقي، كالدراسة أو العمل. وتعتبر هذه الأماكن العامة بالنسبة للكثيرات من نساء الطبقة العليا والمتوسطة، الأمكنة الوحيدة المتاح فيها حياة اجتماعية خارج نطاق العائلة. يظهر في المقاهي الراقية بوضوح كأماكن عامة متحضرة ومتميزة وتوصف بأنها آمنة للنساء ومحتشمة للتواصل الاجتماعي المختلط بين الجنسين. من حيث إنها أماكن ترتادها طبقة اجتماعية متجانسة وتتميز بالاحترام والحماية وآمنة للنساء حيث تكون فيها المرأة على سجيتها، فترتدي ما ترغب، وتحاور الجميع كما تحب، بدون مضايقة أحد أو دون أن ينظر إليها كامرأة غير محمودة السيرة.

والمتأمل لمقاهي القاهرة الراقية يجدها تستضيف مجموعة من ذوي ثقافة أوقات الفراغ طوال اليوم، مقارنة بذوي ثقافة فراغ الفترة الليلية بمدن الغرب، ويزداد هذا الإقبال في أمسيات أيام الخميس. نظرًا لبداية عطلة نهاية الأسبوع وقد نجحت هذه المقاهي في إرساء مشاعر الانتماء للعالم الأول، بينما تفاوت وصمها بالارتباط بنمط الترفيه الليلي غير الأخلاقي في الغرب ويساعد عدم وجود الكحوليات وتواجد دالات طبقة اجتماعية معينة من الجنسين متأصلة في هذا النمط العابر للأوطان.

وقد توصلت دراسة نيرة علوان -السابق الإشارة إليها- إلى عدد من النتائج المهمة التي توضح فيها الاستخدامات المتعددة والمتنوعة للأماكن الشبابية في مدينة القاهرة التي تجمع بين خصائص المجال العام بالمعنى التقليدي والمكان الثالث يتخذ نفس خصائص المجال العام، ولكنه يستخدم استخدامات مستحدثة. فالمكان الثالث، يستخدم بداية للحوار العقلاني كاستخدام تقليدي للمجال العام، إلا أنه لا يهدف إلى تحقيق أهداف جمعية بقدر ما يحمل في طياته من حوارات عقلانية حول قضايا اجتماعية (سياسية، اقتصادية، ورياضية)، يمكن من خلالها أن يعبر الشباب عن آرائهم الحرة بغض النظر عن إمكانية تأثيرها على المجتمع. ورغم ذلك، فمازال الترفيه يمثل الدور الرئيس للمكان الثالث باعتباره المكان الذي يقع خارج مسؤوليات العمل ومسؤوليات المنزل، ولذلك فإن الحوار داخل المكان الثالث يميل إلى المرح والدردشة في محاولة للخروج من دائرة الملل والروتين التي تغلف الأماكن الأخرى، حتى لو تم ذلك بطريقة فردية، فقد يكون استخدام المكان الثالث للترفيه الفردي من خلال الانفراد بالذات وتوفير مناخ فردي خاص، خاصة في وجود وسائل الاتصال الحديثة التي توفرها تلك الأماكن.

ولا يقتصر دور المكان الثالث على الترفيه أو الحوار، بل أصبحت أماكن للاستذكار والبحث خاصة في ظل وجود عوامل مساعدة (الهدوء، تقديم الخدمات، وجود شبكة للإنترنت... إلخ)، كما أنها أماكن للقاءات العمل وعقد الصفقات التجارية. وتشير الدراسة إلى أنه على الرغم من الخصائص والأدوار التي يتيحها المكان الثالث على مرتاديه، إلا أنه يمارس في ذات الوقت سلطة عليهم حيث يفرض عليهم مجموعة من القيود تبدو في عدة مظاهر: كالملبس، حيث تعرض بعض الأماكن ارتداء أزياء تعكس الهوية الاجتماعية لروادها. وقد لا تظهر هذه السلطة بشكل رسمي، بمعنى أن هناك "كود" معين للملبس ولكن بما يبدو من نظرات رواد المكان لمن هم منهم أقل منهم في طريقة اللبس أو نوعيته (كمنع المنقبات أو المحجبات) للحفاظ على شكل معين للمكان أو بشكل غير مباشر من خلال رفع الأسعار، تعد آليات لإبعاد أولئك الذين لا ينتمون إلى طبقة أو للفئة "الميسورة" وتعتبر هذه الانتقائية الطبقية أمرًا حاسمًا في تحديد سمعة المكان حيث يفترض أن يكون كل العملاء من مستوى ثقافي متقارب ومقيد بالضوابط، أو من خلال السيطرة على الدخول من خلال آلية الحجز المسبق من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. هذا، علاوة على أن هذه الأماكن تمنح بعض زبائنها مواقع متميزة عن غيرهم من أجل رسم بناء قوة متخيل من خلال حجز أماكن مميزة، أو عدم فرض حد أدنى للمشروبات مما يكسب هؤلاء الزبائن "رأس مال رمزي" يعكس بناء القوة المتخيل في المكان.

ويشير يونج إلى طريقة الحديث داخل المكان الثالث، فيذهب إلى أن هناك نوعين من المحادثة: الرمزية الخطابية، والرمزية غير الخطابية، وتشير الرمزية الخطابية إلى حدة ونوعية الكلام الذي يستخدمه الأفراد أثناء النقاشات العقلانية وحل المشكلات ومناقشة المشكلات الشخصية، وشراء البضائع وغيرها من الموضوعات. أما الرموز غير الخطابية فتستخدم في أحاديث الدردشة البعيدة عن الحياة الشخصية فلا وجود لفعل عقلاني، وإنما مجرد الثرثرة والمزاح ومحاولات الخروج من روتين الحياة اليومية الضاغط على الأفراد، حيث يتحرر الفرد من هويته الشخصية الحقيقية وينخرط في عالم مختلف من التفاعل التواصلي من خلال رموز غير خطابية. وهو الأمر الذي أكدته أيضًا يونج في دراستها عن المقاهي الراقية في مدينة القاهرة.

ثمة فوائد أخرى للانخراط في الأماكن الثالث، لعل أهمها: الاستمرارية من حيث إنه يوفر للأفراد فرصة لتبادل الخبرات والعلاقات الاجتماعية التي لا يتحكمون في إقامتها أو الحصول عليها في المجتمع الذي يمارس عليهم صورًا من الضغط الاجتماعي خلال تأديتهم لأدوارهم المختلفة، ففي المكان الثالث يمارس الفرد حريته الشخصية من خلال قيامه بأفعال مميزة، وهو ما يطلق عليه البعض "كيمياء الاندماج بين الناس"، ومن حيث إنه إغراء للمشاركة الإنسانية النشطة وغير المستهلكة. ثمة فائدة أخرى أو أهمية لمثل هذه الأماكن تتمثل في أن هؤلاء الأفراد يأتون من مهن متنوعة، فيكون تجمعهم في بعض الأحيان فرصة لتبادل المنافع الاقتصادية، كما أن انتماءهم إلى مهن معينة يمكنهم من الجلوس معًا للعب الورق في رابطة حميمة تذكر بما كان يحدث في الأسرة الممتدة من اجتماع العائلة حول طاولة العشاء كصورة مهمة لكيف تكون الحياة مع الآخرين. كما يلعب المكان الثالث دورًا مهمًا في شعور الأفراد بتقديرهم لأنفسهم وإحساسهم بذواتهم، خاصة وأن الثقة بالنفس تحتاج إلى خبرات يوفرها تجمع أناس في مكان واحد مريح إلى جانب الإحساس بالوقت وجدولته بشكل عقلاني، بمعنى أن يخطط للحظات المتعة مثلما يخطط للعمل أو الأسرة.

ويعني هذا أن المكان الثالث يحظى بنفس أهمية العمل والأسرة، علاوة على كونه ملتقى للتعبير العاطفي عن المشاعر التي قد لا توفرها الأسرة والعمل. كما يساعد المكان الثالث على إمكانية إحداث التوازن العقلي للأفراد فالصحة العقلية لا تأتي فقط من النظم الغذائية أو ممارسة الرياضة، وإنما تأتي من التواصل العاطفي أيضًا الذي يتحقق من خلال التجمع، على عكس ما يحدث من الانعزال وفقدان التوازن والقلق وعدم الأمان الذي قد يؤدي إلى العدوانية على نحو ما ذهب فرويد.

د.يسري مصطفى

السوق

السوق في أبسط تعريفاته هو المكان الذي تتم فيه عمليات البيع والشراء، وهو المكان الذي نمشي إليه وتُساق إليه الدواب والسلع والبضائع، ويعج بالسوقة أي الرعية أو عامة الناس. ويرتبط تعريف الأسواق بمواعيدها، أو بضائعها، أو سماتها، أو أماكنها، أو حتى بأسماء أشخاص؛ فثمة أسواق يومية وأخرى أسبوعية أو موسمية، وأسواق للخضر، أو الحيوانات، أو الأثاث، أو المصوغات، أو الملابس. ومن الأسواق ما نسميها أسواقًا مالية أو حرة أو خيرية. والأسواق ظاهرة طبيعية، ولكن منها ما يتَّسم باللاشرعية فنسميها سوداء. ونطلق تسمية الأسواق الشعبية على قطاع كبير من الأسواق المحلية التي يرتادها عامة الناس، أو تلك التي تعبر عن هوية المكان ويصبح لها قيمة تاريخية وسياحية.

وبما أنها ملتقى البيع والشراء، فإن السوق تعتبر مجالًا اقتصاديًا بالأساس، ولكن ما تثبته الوقائع التاريخية والاجتماعية أن الأسواق مساحات ثقافية واجتماعية بامتياز؛ ففي مقال للدكتور هشام عبد العزيز بعنوان "الذاكرة الحية للثقافة الشعبية"، في مجلة الثقافة الجديدة التي خصصت ملفًا عن الأسواق المصرية، يقول إن السوق هو "لوحة الثقافة الشعبية لأي مجتمع". ويقدم وصفًا للأسواق العربية قديمًا بوصفها "مكان استقبال الغرباء، وموضع تنفيذ الأحكام الجنائية، والتجريس.. فيها يتم بيع المأكولات والخبز وطبخها، وفي حوانيتها يجلس شهود المذاهب

بالقرب من القاضي، وفي جنباتها ينتظر كاتبو الأنكحة [الزواج] ويقبع الوراقون [الكتبة] في دكاكينهم، والزعر [المحتالون] ورجال الأمن في قاعاتهم، في ممراتها يقف الباحثون عن العمل، والطالبون للصدقات". إنها الأسواق التي كانت مركز المدن وقبلة سكانها والغرباء عنها. وبهذا المعنى، ونتيجة تعدد الأنشطة وتنوعها، فإن الأسواق تجاوزت حدود البيع والشراء وباتت مركز الحياة في المدن القديمة.

والأسواق أماكن مفعمة بالحياة، وهي مصدر رزق وحيز للاسترزاق، ولكنها أيضًا أمكنة غير آمنة وخاصة للغرباء لأنها حاضنة للاحتيال والغش. وفي وصفه للتجار في الأسواق المصرية قديمًا يقول د. عمر عبد العزيز، في مقال له بالمجلة ذاتها بعنوان "التواريخ السرية للأسواق المصرية" حيث يصف تجارها بأنهم: "بارعون في الاحتيال والغش خاصة بين الغرباء الذين لا يعرفون عملتهم ولا يعرفون أساليبهم في البيع والشراء". وتُعتبر الإتاوات المظهر الرئيسي للبلطجة وفرض السيطرة في الأسواق، وهى ظاهرة امتدت قديمًا وحديثًا. ففي مقال عن سوق الخضار بروض الفرج قبل نقله إلى مدينة العبور، يقول الكاتب يسري حسان "إن السوق كان به نشالون ولصوص وبلطجية يستهدفون الغرباء بالأساس وفرض الإتاوات على كل عربة تدخل السوق". وهذه الأنماط من الفتونة والبلطجة والصراع شكلت مادة خصبة للعديد من الأعمال السينمائية التي درات أحداثها في الأسواق، لعل من أشهرها فيلم الفتوة من إخراج صلاح أبوسيف وبطولة فريد شوقي، وكتب السيناريو نجيب محفوظ. وهناك كذلك فيلم "شادر السمك" إخراج علي عبد الخالق وبطولة أحمد زكي. ومعظم هذه الأعمال الفنية لا تقدم السوق على أنه مكان للعنف والبلطجة، بل حيز لكشف الصراعات الاجتماعية، وآليات السلطة، وأحلام العدل والعدالة بمفهومها الشعبي.

لا شك أن الأسواق قد تغيرت عبر التاريخ وتواصل التغير لتكون أيضًا شاهدًا على تحولات المجتمعات. فقد فقدت الأسواق الكثير من وظائفها وسماتها، فلم تَعُد مكانًا للتقاضي وتنفيذ الأحكام مثلًا، ولكنها أيضًا تتجدد. ويمكن ببساطة القول إن الأسواق القديمة تلاشت أو توارثتها أسواق أكثر حداثة، كما أنه مع التوسع العمراني تتوالد الأسواق، منها ما هو ما يأخذ صبغة العصر الحديث أو ما نسميه مراكز تجارية ومنها ما

هو "شعبي"، وتنتشر المحال التجارية في الشوارع، والحارات، والطرق السريعة، والبطيئة. وفي الحقيقة أن تحولات الأسواق يصاحبها تحولات في هويتنا "السوقية"، فالعلاقة الثنائية التقليدية بين بائع ومشترٍ لم تعد كما كانت في السابق، فقد أصبح البائع له سمات جديدة كمدير تسويق، أو مندوب مبيعات أو حتى كتطبيق إلكتروني، أما المشتري فهو الزبون أو العميل أو المستهلك بالمعنى الإحصائي. وإذا شئنا يمكن القول إن متسوقي الماضي كانوا يذهبون إلى الأسواق، أما متسوقي الوقت الراهن، فليسوا في حاجة إلى تلك الساحة المركزية المسماة سوق، ففي مقدور الشخص الآن أن يتسوق وهو في غرفته أو في عرض البحر أو حتى في صحراء جرداء. ولم يعد البائع ينتظر أن يأتيه المشتري، بل يذهب إليه من خلال الدعاية والإعلان التي باتت مركزية في عملية التسويق. إننا لم نعُد نشتري بفعل الحاجة بالضرورة، ولكننا نشتري تحت وقع الإغراء، نشتري وكأننا نغتنم فرصة. إن السوق القديمة تأفل لأن العالم حولنا يتحول إلى سوق كبير.

رسالة النور
أغسطس 2022
584

«الإنجيلية» تفتتح لقاء التسامح ومواجهة العنف بحضور وزير الأوقاف ورئيس الإنجيلية وقادة فكر المجتمع المصري

يسعد مجلة رسالة النور أن توفر لكم الحصول على أعدادها بانتظام... تصل إليكم في أي مكان

قيمة الاشتراك: ثلاثون جنيهًا سنويًا
البريد الإلكتروني: risalet-elnour@ceoss.org.eg

CEOSS

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي
النزهة الجديدة - القاهرة - مصر
العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة
تليفون: 002 02 2262 1425 /6/7/8
الفاكس: 002 02 2262 4321
البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg
Website: www.ceoss.org.eg